جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون العام

التنظيم القانوني لإعارة عضو الهيئة التدريسية في ضوء قانون التعليم العالي الأهلي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٦

(دراسة مقارنة)

رسالة تقدّم بها الطالب

أمين صادق حميد

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

بإشراف

الأُستاذ المساعد الدكتور

صادق محمد علي الحسيني

١٤٤١هـ ٢٠٢٠م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

﴿ . . . وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾

سورة الاسراء : الآية ٨٥

إقرار المشرف

أشـــهد أن إعـــداد رســـالة الماجســـتير للطالـــب (أمـــين صـــادق حميـــد حســـين) الموســـومة (التنظيم القانوني لإعارة عضو الهيئة التدريسية في ضوء قانون التعليم العالي الأهلي رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٦- دراسة مقارنة) قد جرى تحت إشرافي في معهد العلمين للدراسات العليا وأنها صالحة للمناقشة.

الامضاء:

اللقب العلمي: أستاذ مساعد

الاســـم: صادق محمد علي حسن

العنوان:

التأريخ: ١٥/٦/ ٢٠٠٨

اقـــرار الخـــبير اللـــغوي

أشهدُ أن رسالة الطالب (**امين صادق حميد**) ، الموسومة بـــ (**التنظيم القانوني لإعارة عضو الهيئة التدريسية في ضوء قانون التعليم العالي الاهلي رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٦ - دراسة مقارنة**)، تمت مراجعتها لغةً ، وتكون صالحة للمناقشة بعد الاخذ بالتصويبات من قبل الطالب.

الامضاء:

اللقب العلمي : م.م

الاسم : طيار شهيد عباس

العنوان: معهد العلمين للدراسات العليا

التاريخ :

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا قد أطلعنا على رسالة الطالب (أمين صادق حميد حسين) المعنونة (التنظيم القانوني لإعارة عضو الهيئة التدريسية في ضوء قانون التعليم العالي الأهلي رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٦ – دراسة مقارنة) ناقشناها في محتوياتها وأقررنا أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في القانون (العام) بتقدير ( ).

التوقيع:

اللقب العلمي: أ. م. د.

الاسم: علي سعد عمران

التاريخ: ٢٠٢٠/٦/٨

عضواً

التوقيع:

اللقب العلمي: أ. م. د.

الاسم: سرمد رياض عبدالهادي

التاريخ: / / ٢٠٢٠

عضواً

التوقيع:

اللقب العلمي: أ. م. د.

الاسم: صادق محمدعلي حسن

التاريخ: ٢٠٢٠/٦/١٥

عضواً ومشرفاً

التوقيع:

اللقب العلمي: أ. د.

الاسم: صعب ناجي عبود

التاريخ: / / ٢٠٢٠

رئيساً

صدقت من قبل مجلس معهد العلمين للدراسات العليا في جلسته المرقمة (٩) المنعقدة في / / ٢٠٢٠م.

أ. د. زيد عدنان محسن

عميد معهد العلمين للدراسات العليا

الاهداء

إِلى خير من علمني ورعاني ... أبي .

إِلى من سهرت الليالي من أجلي ..أمي.

إلى زوجتي... عرفاناً بالجميل.

أهدي إليهم هذا الجهد المتواضع.

الطالب

شكر وعرفان:-

الحمد لله الذي جعل الحمد مفتاحاً لشكره والصلاة والسلام على سادة الخلق والهداة الى الحق محمد وال محمد عليهم افضل الصلاة واتم التسليم، وعلى أصحابهم المنتجبين الذين اتبعوهم بإحسان الى يوم الدين.

أمّا بعد، فلا يسعني بعد أن أنهيت كتابة هذا البحث بفضل الله ومنه إلاّ أن أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الجميل الى أستاذي المشرف الدكتور صادق محمد علي الحسيني، أستاذ القانون الإداري المساعد في جامعة بابل، الذي تفضل عليّ مشكوراً بإسداء التوجيهات القيّمة والملاحظات المهمة التي كان لها الفضل الأكبر في تقويم هذا البحث وإخراجه بصورته النهائية فله كل الشكر والامتنان على ذلك.

كما وأتقدم بالشكر الى السيد رئيس اللجنة والسادة الأعضاء الذين وسعت صدورهم لمناقشة هذه الدراسة وإبداء الملاحظات السديدة التي سيكون لها الفضل الكبير في تقويم هذا البحث وتوجيهه بالشكل الصحيح.

وكذلك فأن الشكر موصول الى مؤسسة بحر العلوم الخيرية لإنجاز هذا الصرح العلمي الشامخ الذي اتاح لطلبة العلم ومريديه فرصة الاستزادة من طلب العلم داخل البلد دون تحّمل عناء ومشقة السفر خارج العراق.

كما اخص بالشكر والامتنان عمادة وأساتذة معهد العلمين للدراسات العليا، لاسيما أساتذتي في قسم القانون العام الذين كان لهم الدور المهم في التوجيه والمتابعة لإيصال المعلومات القيّمة، من خلال بذل الجهود العلمية والمعرفية التي كان لها الأثر البارز في إنضاج هذا البحث، وأخص بالذكر الأستاذ المساعد الدكتور علي سعد عمران، والأستاذ المساعد الدكتور علي كاشف الغطاء، والأستاذ المساعد الدكتور سحر جبار يعقوب، وبقية أساتذتي في السنة التحضيرية. كما لا أنسى أن أتقدم بشكري وامتناني الى جناب الأستاذ المساعد الدكتور حيدر الوزان الذي كان له فضل كبير في المتابعة اثناء مرحلة التحضير للكتابة، وكذلك أخص بالشكر الاخ العزيز الاستاذ أحمد الساعدي مسؤول مكتبة معهد العلمين للدراسات العليا على جهوده الخيرة والمضنية في خدمة طلبة الدراسات العليا.

المستخلص:-

يُعدّ عضو هيئة التدريس العنصر الفاعل الذي يرتكز عليه مرفق التعليم، فهو يمثل عصب الجامعة وشريانها الحيوي، ومن دونه تتوقف المسيرة التعليمية فيها، إلا إنّ وجود عضو هيئة التدريس في مؤسسته التعليمية لا يعني انّ هذا الوجود ثابت لا يتغّير او يتبدل، فعلى الرغم من صفة الثبات والاستقرار التي تتميز بها الوظيفة العامة، إلا إنّها قد تطرأ بعض الأوضاع التي تؤدي إلى تغيير مكاني لعمل عضو هيئة التدريس، والإعارة بوصفها أحد هذه الاوضاع فأنّها تمثل انتقال عضو هيئة التدريس من محل عمله في المؤسسة التعليمية التابع لها إلى مؤسسة تعليمية أخرى في الجهة المعار إليها.

وقد تناولت الدراسة أمور عديدة تم تقسيمها على فصلين اشتمل الأول على بيان مفهوم الإعارة بصورة عامة، وذلك عبر التعريف بها وبيان خصائصها، وتمييزها عن الأوضاع الوظيفية التي تتشابه معها، ثم تطرقنا بعد ذلك الى التعريف بعضو هيئة التدريس وتمييزه عن بقية طوائف الموظفين، وبيان الشروط المتصلة بالوظائف التدريسية، وقد أثارت هذه المواضيع عدة اسئلة حاولنا الإجابة عنها، لعل أهمها كانت حول طبيعة العلاقة التي تحكم أعضاء هيئة التدريس المعارين بجامعاتهم الأصلية من جهة، وبالجامعات المعارين إليها من جهة أخرى، وقد تبّين لنا انّ عضو هيئة التدريس المعار على الرغم من خضوعه تنظيمياً للجامعة المستعيرة، إلا إنّ علاقته بجهة عمله الاصلية تظل باقية ومنتجة لأثارها، والسبب في ذلك هو الصفة غير الدائمة للإعارة، كونها تمثل وضع مؤقت لعضو هيئة التدريس، يقوم فيه بشغل إحدى الوظائف التدريسية او الإدارية مدة معينة يعود بعدها لشغل وظيفته الأصلية، أمّا الفصل الثاني، فقد انصب على بيان الأحكام القانونية المنظمة للإعارة، والمشتملة على حقوق أعضاء هيئة التدريس المعارين وواجباتهم، التي بدورها أثارت مجموعة من التساؤلات حاولنا الإجابة عنها، لعل أهم هذه الاسئلة كانت حول بيان ماهية الحقوق التي يتمتع بها أعضاء هيئة التدريس المعارين والواجبات التي يلتزمون بها، فهل يتمتعون بالحقوق ذاتها التي يتمتع بها اقرانهم في الجامعات الرسمية ؟. وهل يخضعون للواجبات المفروضة على العاملين في تلك الجامعات، أم إنّ طبيعة عملهم في تلك الجامعات تجعلهم في وضع قانوني خاص، وقد تبّين لنا من خلال البحث أنّ عضو هيئة التدريس المعار يتمتع بصورة عامة بالحقوق ذاتها التي كان يتمتع بها في جهته الاصلية، باستثناء بعض الحقوق التي تتعارض مع الغرض من الإعارة، والأمر نفسه فيما يخص الواجبات المكلفين بها في الجامعات المعارين إليها، وأخيراً، تطرقنا لبيان المسؤولية الانضباطية، ومدى قدرة السلطات الإدارية في الجامعات المستعيرة على إيقاع تلك

العقوبات على أعضاء هيئة التدريس المعارين إليها في حال وقوع مخالفات تستوجب مسائلتهم، وقد اتضح لنا من مجمل ما تقدّم ومن الاطلاع على القوانين التي تخص أعضاء هيئة التدريس، إنّ النظام القانوني المطبق عليهم في الجامعة الأصلية يطبق عليهم في الإعارة، مع وجود بعض الاستثناءات التي تتطّلبها طبيعة العمل في تلك الجهات، وقد استعرضنا عند البحث في تلك الأحكام الى القوانين التي نظّمت مرفق التعليم في العراق، كقانون الخدمة الجامعية رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٨ المعدل، وقانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ المعدل، فضلاً عن قانون التعليم العالي الاهلي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٦ الذي نظّم الأحكام الخاصة بإعارة عضو هيئة التدريس للجامعات والكليات والمعاهد الاهلية، وقد اشتملت هذه الدراسة على بيان وجه المقارنة بينها وبين الأحكام التي أوردها قانون تنظيم الجامعات المصري رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ المعدل والقوانين الأخرى ذات العلاقة بموضوع البحث، وفي النهاية تعرضنا لأهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلنا إليها في هذه الدراسة.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١-٥
الفصل الأول: ماهية إعارة عضو الهيئة التدريسية	٦-٨٥
المبحث الأول: مفهوم الإعارة	٧-٤٨
المطلب الأول: التعريف بالإعارة	٧-٢٧
الفرع الأول: تعريف الإعارة	٨-١٤
الفرع الثاني: خصائص الإعارة	١٥-٢٠
الفرع الثالث: الأساس القانوني للإعارة	٢٠-٢٧
المطلب الثاني: صور وذاتية الإعارة	٢٨-٤٨
الفرع الأول: صور الإعارة	٢٨-٣٧
الفرع الثاني: ذاتية الإعارة	٣٧-٤٨
المبحث الثاني: مفهوم عضو الهيئة التدريسية	٤٩-٨٥
المطلب الأول: تعريف عضو هيئة التدريس وتمييزه عن بقية الموظفين	٤٩-٦٥
الفرع الأول: تعريف عضو الهيئة التدريسية	٥٠-٥٤
الفرع الثاني: تمييز عضو هيئة التدريس عن بقية الموظفين	٥٤-٥٧
الفرع الثالث: فئات أخرى من التدريسيين	٥٨-٦٥
المطلب الثاني: شروط تعيين أعضاء الهيئة التدريسية	٦٥-٨٥
الفرع الأول: الشروط العامة	٦٦-٧٣
الفرع الثاني: الشروط الخاصة للتعيين في الوظائف التدريسية	٧٤-٨٥

الفصل الثاني: المركز القانوني لعضو الهيئة التدريسية المعار	**٨٦-١٧١**
المبحث الأول: حقوق وواجبات أعضاء هيئة التدريس المعارين	**٨٧-١٢٩**
المطلب الأول: حقوق أعضاء هيئة التدريس المعارين	**٨٧-١١١**
الفرع الأول: الحقوق المالية	**٨٨- ١٠٠**
الفرع الثاني: الحقوق العلمية (الاكاديمية)	**١٠١-١١١**
المطلب الثاني: واجبات أعضاء هيئة التدريس المعارين	**١١١-١٢٩**
الفرع الأول: الواجبات الواردة في قانون الخدمة الجامعية	**١١٣-١٢٥**
الفرع الثاني: واجبات أخرى	**١٢٦-١٢٩**
المبحث الثاني: المسؤولية الانضباطية لعضو الهيئة التدريسية المعار	**١٢٩-١٧١**
المطلب الأول: المخالفة والعقوبة الانضباطية	**١٣٠-١٥٢**
الفرع الأول: المخالفة الانضباطية لعضو هيئة التدريس المعار	**١٣٠-١٣٥**
الفرع الثاني: العقوبات الانضباطية على عضو هيئة التدريس المعار	**١٣٦-١٤٥**
الفرع الثالث: الجهة المختصة بفرض العقوبة الانضباطية	**١٤٦-١٥٣**
المطلب الثاني: الضمانات القانونية لعضو هيئة التدريس المعار	**١٥٣-١٧١**
الفرع الأول: الاجراءات الخاصة بفرض العقوبة الانضباطية	**١٥٤-١٦١**
الفرع الثاني: الرقابة الإدارية على قرار فرض العقوبة الانضباطية	**١٦٢-١٦٥**
الفرع الثالث: الرقابة القضائية على قرار فرض العقوبة الانضباطية	**١٦٦-١٧١**
الخاتمة	**١٧٢-١٧٦**
قائمة المصادر والمراجع	**١٧٧-١٨٩**